أولاً: في المعلومات

المعلومات والتنمية

يمتاز العصر الذي نعيشه اليوم بظاهرة انكماش العالم، بمعنى أن العالم أصبح في متناول الأذن والعين واليد واللسان، وأصبحت إمكانية الاتصال بأية بقعة في العالم قد لا تتعدى تناول مقبض الهاتف أو الانشغال بأزرة الجهاز ومفاتيح الآلة، وهذا نتيجة للتطور الملموس في وسائل الاتصال كما هو نتيجة للتطور الملموس في وسائل المواصلات كذلك. وهذان المرفقان يكونان عاملين رئيسيين في عوامل التجهيزات الأساسية للتنمية. ولعل هذا ما حدا خطة التنمية الماضية على التركيز على التجهيزات الأساسية في سبيل الخروج بخطى تنموية فعلية.

ويتضح ذلك في الخطة الثالثة التي ركزت تركيزاً مباشراً على التجهيزات الأساسية ومنها تنمية وسائل الاتصال ووسائل المواصلات.

ووسائل الاتصال هذه إنما تقوم على فكرة المعلومات بمعناها الواسع، فهي ترتكز على مرسل ومستقبل ووسيلة نقل لما هو مرسل. ثم تأتي بعد هذا أساليب تطوير هذه المقومات الثلاثة للمعلومات بداية من الرسائل الشفهية المتبادلة إلى وسائل الاتصال السريع المتمثلة في البرقيات والاتصال الهاتفي ومن ثم استعمال التلكس.

وبهذا المفهوم العام يحقق أحد الكتاب المهتمين بالمعلومات أن

دولة صناعية كبرى تنفق ما مقداره ٥٠٪ من ميزانيتها على المعلومات، ٢٥٪ منها على المعلومات المباشرة والبقية على المعلومات المساندة، وليس في هذا الأمر مبالغة إذا علمنا أن أي مشروع لا يتم القيام به أو تنفيذه إلا بعد مروره على مراحل كثيرة جداً من الدراسة ونحوها من وسائل البحث التي تثبت أو تقوي مدى الرغبة في تنفيذ هذا المشروع مهما صغر أو كبر، وعليه تنفق نسب كثيرة من ميزانيات المشروعات على المعلومات، وإن كانت هذه الميزانيات لا تشير إلى هذه النقطة إشارة مباشرة، كما أن وسائل تطوير المعلومات إنما بدأت من الهيئات التي كانت، ولا تزال، تهتم بأساليب الاتصال الحديثة، ثم استلمتها من بعد الجامعات والجمعيات لتسهم في تطوير هذا الحقل بحيث يصبح علماً مستقلاً له متخصصوه وعلماؤه.

ثم بعدئذ بدأت مراكز المعلومات تترى وأصبحت مؤشراً من المؤشرات الحساسة التي تدل على مدى تطور أية هيئة حكومية كانت أو خاصة. وإزاء هذا عمدت الدول بما فيها ما تسمى الدول النامية إلى رسم سياسة خاصة بالمعلومات بحيث تجعلها تسهم مساهمة فعالة في حركتها التنموية، فوضعت النظم والقوانين التي تحكم استخدام المعلومات وما يتبع ذلك من وسائل ملكية المعلومات والتأمين عليها وتمويلها وتحديد الأهداف المرجوة من ورائها ومدى الحاجة إليها ومدى إسهامتها في حركة التنمية، إلى غير ذلك من القواعد التي يقوم عليها رسم سياسة للمعلومات.

واعتماد المعلومات على استخدام الحاسب الآلي يعطيها ثقلاً غير عادي، إذ إن استخدام الحاسب الآلي اليوم يكاد يكون إلزامياً في جميع القطاعات، وهو وإن لم يعمم الآن فهو معمم قريباً وقريباً جداً، إذ إنه يفرض نفسه اليوم على جميع المصالح والهيئات على اختلاف أحجامها وكثافتها ومسؤولياتها.

وعليه فإن نمو المعلومات في هذه البلاد والمتمثل في كثرة مراكز المعلومات وتشعب تخصصاتها يحتاج إلى سن القوانين والنظم التي تساعد على وضوح الفكرة أكثر. ولعل مما تشمله هذه النظم مدى استخدام المعلومات داخلياً وخارجياً، بالإضافة إلى تحديد الأهداف والتركيز على طبيعة المستفيدين وأسلوب تزويدهم بالمعلومات إما عن طريق المجان أو بمقابل، كما يتوقع أن تغطي هذه السياسة أساليب التحفظ على المعلومات ووسائل التأمين عليها وحفظها لأصحابها وسرية ما يدعو منها إلى السرية. ومن الأهمية بمكان مراعاة نوعية المعلومات وإمكانية تطابقها أو عدم معارضتها لهذه البيئة وعاداتها وتقاليدها ونظمها العامة التي تسير عليها، وهذا كله لا يتأتى إلا بوجود هيئة تكون مهمتها النظر في هذه الأمور مجتمعة فتدرسها وتقدم فيها تقريراً إلى جهة عليا حيث تصدر فيها لائحة خاصة وحبذا لو دعمت من جهة حكومية كبرى بحيث تكتسب الشرعية المطلوبة ويكون تنفيذ مثل هذه السياسة إلزامياً.

وإذا اكتملت التجهيزات الأساسية للتنمية والتي تسعى الخطة الثالثة وربما ما يليها إلى تحقيقها، فإن وسائل استخدام المعلومات في التنمية سيكون له دور بارز ومهم، إذ يساعد على الحصول على المعلومات توفر وسائل الاتصال وسهولة المواصلات وسرعة الأمرين معاً بحيث يكفي أن يكون لديك جهاز للحاسب الآلي يتيح لك فرصة الاتصال بالعالم والحصول على ما تريد من معلومات إما مباشرة خلال شاشة الجهاز أو آلة التصوير السريع أو أن يعطيك الجهاز معلومات ثانوية تقودك إلى المعلومات والأمر ليس بالطلاسم كما إنه ليس من نسج الخيال إذ لا تعدو الفكرة أن تكون مماثلة لفكرة الهاتف والمذياع يواجهون هذه الأفكار بشيء من الحذر والتردد حتى فرضت هذه الأمور نفسها، فلا تكاد تجد بيتاً يخلو من واحد من هذه الأجهزة، وكذا الأمر مع الحاسب الآلي فلا

تستغربوا أن تحصلوا على لوازمكم وأنتم في البيوت من خلال اللعب بهذا الجهاز، فهذه الفكرة الآن موضع التنفيذ، إذ تعمد ربات البيوت في إحدى الدول الصناعية إلى استعمال جهاز الحاسب الآلي في طلب المواد الغذائية وغيرها من الموزع المحلي الذي له اتصال مباشر مع ربات البيوت من خلال الأجهزة هذه فيقوم برصد ما لديه من المواد مع أقيامها، وعندما تستدعي السيدة هذه المعلومات تؤشر على ما تريد وتدفع القيمة خلال تحويل بنكي للموزع فيرسل الموزع المواد المشتراة مع أحد السعاة، إذ لم تتوصل التقنية إلى أن تخرج هذه المواد لربة البيت من خلال الجهاز ذاته بعد!! وهذا مثال حي على ما وصل إليه استعمال الحاسب الآلي، على أن استعماله اليوم يكاد يكون ضرورياً في جميع المجالات ولعل هذا يفسر التطور العجيب الذي تعيشه الشركات المنتجة لهذا النوع من أوعية المعلومات. فهو اليوم يدخل في الطب والزراعة والصناعة والتربية والتعليم، وفي محيطنا العربي والإسلامي بدأ يدخل في علوم القرآن الكريم وعلوم الحديث الشريف كما يتوقع دخوله في الأدب العربي والشعر بالذات فالحاسب الآلي أداة مطواع ميسّر لمن أراد له أن يعمل.

وإزاء هذا التطور السريع في هذا الأسلوب من أساليب الاتصال فإن المرء لا يستغرب تقرير دراسة الحاسب الآلي في المدارس الابتدائية والمتوسطة والثانوية في المنطقة العربية في القريب العاجل، بل ربما يستغرب المرء عدم تقرير مثل هذه الدراسة، ولعل خطط التنمية القادمة في هذه البلاد تعطي هذه الناحية اهتماماً واسعاً مركزة في ذلك على وسائل تعريب الحاسب الآلي بحيث يسهل استخدامه لدى الجميع، إذ لا يتوقع فرضه على الجميع بلغاته الحالية المعتمد على اللاتينية، على أن لفكرة التعريب هذه أضواء تسلط عليها في مجال آخر إن شاء الله. ولعل

في التركيز على هذه الناحية تركيزاً على أهمية المعلومات في التنمية إذ من المتوقع من الخطوة القادمة أن تولى المعلومات وتأثيرها في التنمية اهتماماً أوسع وأشمل مما طالعتنا به خطة التنمية الثالثة، يتبع ذلك إيجاد جو مناسب متمثل في السياسات والنظم التي ترعى المعلومات وتحفظها وتعمل على تنميتها وتسهيل وصولها للمستفيدين وتيسير استعمالها، فأساليب استخدام المعلومات أصبحت اليوم مؤشراً جلياً من مؤشرات التنمية والتطور التقني في أي مجتمع وقد بدأت تزحف إلى هذا المجتمع من خلال القطاعين العام والخاص، فالدوائر والمؤسسات الحكومية والتجارية بدأت تعطي هذا الموضوع جدية ولكن هذه الجدية قائمة على استخدام الأجهزة والنظم الجاهزة في كثير من الدوائر والمؤسسات بحيث أصبح شراء أي نظام لا يعدو أن يكون مثل شراء السيارة من الموزع إذ لا يحتاج الأمر من المشتري إلا أن يدير المفتاح ويتوكل على اللّه، وهذا أسلوب مؤقت فرضته النظم المعجبة باستخدام الحاسب الآلي ولكنها لا تلبث أن تستبدل باستعمال نظم محلية تراعى فيها متطلبات البيئة وعواملها الطبيعية والثقافية وعلى رأسها اللغة العربية. على أن الأمر لن يقتصر على هذا بل سيتعدى استعمال الحاسب الآلي هذه المرافق إلى المنازل بحيث يصبح مادة ضرورية كما أصبح الهاتف كذلك وربما يأتي اليوم الذي نرى فيه الابن يعلم أباه لغة الحاسب الآلي بعد أن كان الأب يعلم ابنه جميع أساليب الحياة. وهذه النقلة ستكون صعبة على كثير من الآباء والأمهات ولكن لا غرابة فنحن نعيش اليوم في عصر تدفق المعلومات ولعل من أساليب هذا التدفق أن يدرب الابن أباه. فكان اللّه في عون الجميع.

الجزيرة ـ الجمعة ٢٢ شوال ١٤٠٤ هـ ـ العدد ٤٣١٣

المعلومات.. الثروة الوطنية

عندما تذكر عبارة الثروة الوطنية في دول الخليج العربية على وجه التخصيص يتبادر إلى الذهن مباشرة وجود الثروة النفطية والمعدنية على اعتبار أنها تقف في مقدمة الثروة الوطنية المادية لهذه البلاد. ومع هذا فإن الثروة الوطنية لهذه البلاد وبلاد الخليج عموماً مضافاً إليها كثير من البلاد إنما تكمن بالمتروكات التي ورثتها الأمة ورصدتها الأجيال من خلال أوعية المعلومات المختلفة ويأتي على رأسها ثروة المخطوطات التي تكاد تتميز بها هذه الأمة من حيث العدد ومن حيث المحتوى. ثم يتبع ذلك الكتاب الذي كان ولا يزال سمة من سمات الثقافة الأصيلة التي ورثتها الأجيال جيلاً بعد جيل.

وتمر المعرفة بمراحل من التطور والتوسع يصحبها تطور وتوسع في أساليب نقلها بحيث يصبح الكتاب مزاحماً من قبل أوعية أخرى أريد لها أن تحل محله وهيهات لها ذلك وإن بدا التفاؤل على الكثيرين ممن بهرتهم وسائل حفظ المعرفة الحديثة فكتبوا الكتب التي أرادت أن تشعر الآخرين بأن نجم الكتاب أخذ في الأفول. وقد وصل الأمر بأحد هؤلاء إلى أن يتنبأ أو يتوقع أن الكتاب ربما اضمحل في غضون العشر سنين القادمة! ويقول هذا المتفائل جداً أن الكتب المطبوعة حالياً سيجري نقلها

إلى الأشرطة الممغنطة والمصغرات الفلمية بحيث نصبح نعيش في مجتمع يستقي معلوماته التي يصبو إليها دون أن يلجأ إلى استخدام الورق.

ونتيجة لتدفق المعلومات بشكل غير عادي والتوسع في أساليب نقلها وحفظها واستخدام التقنية في تحليلها واسترجاعها أصبح لزاماً على المؤسسات الخاصة والعامة أن تقف وقفة تأمل ودراسة لهذه الظاهرة الغريبة مع محاولة للحد من هذا التدفق، فإن لم يتمكن من ذلك فليس أقل من خضوع هذا التدفق لأساليب خاضعة للتخطيط والدراسة من قبل. فأصبح للمعلومات دور كبير في تسيير أمور الدولة وأصبحت للمعلومات أياد واضحة ملموسة على مسيرة التنمية في البلاد التي تسعى إلى النمو الطموح كبلادنا ومنطقة الخليج على وجه العموم.

وأصبحت اليوم مسألة الحصول على معلومة ما ميسورة إلى درجة أن ما يحكم هذه المعلومة من ناحية الحصول عليها فترة يسيرة لا تكاد تصل إلى الساعات إذا كانت المعلومة غير متوافرة في المكتبة أو مركز المعلومات المطلوبة منه. وأصبحت مسألة الوصول إلى المعلومة أيضاً ميسرة بغض النظر عن الرغبة في الحصول عليها، كما أن الاستفادة من المعلومة أيضاً سهلة والمستفيدون موجودون غالباً إن لم يكن على نطاق بيئة ضيقة كمدينة أو قرية فعلى النطاق الوطني وربما الإقليمي، وهذه العوامل الثلاثة، توفر المعلومة والوصول إليها والاستفادة منها هي العوامل الرئيسية في الغرض الذي من أجله تم هذا التطور العجيب في عالم المعلومات حتى صار يطلق على عصرنا هذا أنه عصر تفجر المعلومات أو ربما تلوث المعلومات.. وهاتان عباراتان يحلو للكثيرين ممن يطرقون هذا الباب ذكرهما.

ولكن هناك من يتوقف عند كل عامل من العوامل الثلاثة الآنفة الذكر فيرسم لها الحدود ويضع لها السياسات. إذ من المعلوم أن إتاحة

المعلومات قد لا تعني الحصول عليها ومن ثم الوصول إليها فاستعمالها أو الاستفادة منها، فليس كل ما هو متاح في السوق أو في أوعية المعلومات يفرض الوصول إليه لأن الحاجة هنا هي التي تحدد ما إذا كان هذا النوع من المعلومات قابلاً لأن يكون في متناول اليد ومتاحة الاستفادة منه من قبل الجميع. وفرض السياسة هنا تحتم اعتبار فكرة «نوعية المعلومات» المراد الحصول عليها. وكثيراً ما تتهم الدول الصناعية عامة بأنها ترسل طوفاناً من المعلومات السطحية ذات الفكرة الساذجة إلى المناطق النامية عموماً ليس في الجانب الإخباري السياسي فحسب، بل من جميع الجوانب بما فيها الجانب الاقتصادي والتكنولوجي وغيرها.

ثم إن رسم مثل هذه السياسة بعد التأكد من نوعية المعلومات يبدأ في سن النظم التي تتوقف عليها أساليب الوصول إلى هذه المعلومات أي أنه ربما روعيت النوعية فاختير الجيد النافع منها والذي يعتقد منه أنه في المصلحة العامة للوطن، ثم ركمت أوعية المعلومات من أشرطة ممغنطة ومصغرات فلمية ونحوها دون ترتيبها أو تنظيمها بأسلوب يجعل الوصول إليها ميسوراً. إذاً فلا بد من وجود برامج معينة مهمتها تسهيل مسألة الوصول إلى المعلومات وربما سميت هذه البرامج فهرسة أو تصنيفاً وربما أيضاً سميت أسماء أخرى تأخذ منحى أقرب إلى المعلومات عند أولئك الذين يحلو لهم التفريق بين المكتبات ومراكز المعلومات مثل عبارات استرجاع المعلومات وتخزينها ونحو ذلك فالتسمية هنا ليست مجال نقاش ما دامت المعرفة قد أخضعت للتنظيم الذي يجعل الاستفادة منها من السهولة بحيث تشجع على مواصلة البحث والدراسة والتحقيق.

والعالم الثالث يتعلق بمدى الاستفادة من المعلومات بعد أن تكون متاحة متوافرة وقد نظمت تنظيماً يسهل الوصول إليها. فجانب الاستفادة منها واستخدامها لا بد أن يخضع لموازين تحدد «هوية» المستفيدين

ونوعية المعلومات التي يتوقع أن يستفيدوا منها. فليست الاستفادة والاستخدام متاحة للجميع إذ إن ظروف البلد تحتم منع نوعية معينة من المعلومات من أن تكون في متناول أيدي نوعية معينة من المستفيدين، إذا أحست الدولة أن في إتاحة هذا النوع من المعلومات لهذا النوع من المستفيدين ربما عاد بالضرر على مصالح البلاد بل ربما أخل في أمنها على المفهوم الشامل للأمن. ولعل هذه الملاحظة تجعل المرء يؤكد على أن المعلومات ثروة وطنية غالية.

على أن الإدراك بأن المعلومات أصبحت اليوم ثروة وطنية حدا بالمهتمين في علوم المعلومات والمشتغلين بمراكزها إلى الدعوة إلى أن تتبنى البلاد ـ أي بلاد ـ سياسة للمعلومات توضح فيها موقفها من معلوماتها وموقفها من معلومات الغير، وليس هذا مجال التوسع في مناقشة مثل هذه السياسة فإنها تخضع لظروف البلد ذاته ومدى وعي المسؤولين فيه نحو المعلومات وتأثيرها في التنمية، إلا أن الجميع يكادون يتفقون على أن رسم أية سياسة للمعلومات لا بد أن تقوم على قواعد أو أركان خمسة.

● ● **فالقاعدة الأولى**، تتمثل في أن تكون الأهداف من وراء الاستفادة من المعلومات والإفادة منها واضحة مكتوبة يرجع إليها عند حدوث أي إشكال يتعلق بالهدف الذي يدور حوله الإشكال كما أن جلب المعلومات والتزود منها وتزويدها يكون متمشياً مع هذه الأهداف المرسومة، وما عارضها رفض، لافتراض أن ما يعارض الأهداف إما أن يكون نوعية رديئة لا تستحق التزود بها أو أنها من النوع الذي لو زودت به الجهات الأخرى لعاد بالضرر على الدولة المزودة. ولذلك ترد مثل هذه المعلومات وطلباتها رداً جميلاً يوضح فيه أن سياسة البلد للمعلومات لا تسمح بالتزويد بمثل هذه النوعية. وهذا أمر متبع عند كثير من الدول

وتلجأ إليه كثيراً عندما تمر بمثل هذا الظرف. والبرازيل - وهي تعد من الدول النامية - بدأت في اتخاذ بعض القيود على معلوماتها خاصة المعلومات الاستراتيجية منها، ومثلها بعض الدول الصغيرة التي خطت خطوات واضحة في إدراك أهمية المعلومات وتأثيرها على الأمن الوطني.

● ● **القاعدة الثانية**، تتعلق بتحديد كلفة المعلومات وتمويلها لا من ناحية المعلومات كبرامج وأشرطة وإنما من ناحية الأجهزة وصيانتها وفكرة تطويرها وتتبع أفضل السبل في ملاحقة النمو المطرد في صناعة المعلومات من برامج وأجهزة ونظم. وهنا تبرز فكرة تأجير أو شراء الأجهزة من مؤسسات خارجية في مقابل تصنيعها محلياً، وهذا القرار لا يتخذ من قبل مركز معلومات صغير بل لا بد من هيئة عليا تقوم بدراسة هذه الفكرة ومن ثم تقرير ما تراه الهيئة في هذه المواقف. على أنه من الملاحظ أن صنفاً واحداً من الأصناف التي تحوي المعلومات بدأ صناعته محلياً وباللغة العربية، ذلكم هو الحاسب الآلي الذي تم تطويره في جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، ويسمى هذا الحاسب الآلي بالفارابي، ويتوقع أن يكون له شأن كبير في منافسة الشركات المصنعة خاصة أنه عربي إسلامي بحت من جهة وأنه من جهة أخرى بدأ باستعمال اللغة العربية أصلاً دون اللجوء إلى تحويل من اللغة العربية إلى لغة أخرى ومن ثم ترميزها وإدخالها في الحاسب الآلي. وحري بهذه البلاد أن تقف وقوفاً تماً خلف مثل هذا المشروع والإنجاز الكبير الذي ربما كان من أول محاسنه أنه سوف يتغلب على الصراع القائم بين فكرة الشراء من الخارج وفكرة التصنيع المحلي. وإذا وصلت بنا المرحلة التنموية التي نعيشها إلى إنتاج الحاسب الآلي محلياً فإننا ولا شك سوف نصل إلى إنتاج أوعية المعلومات الأخرى التي تتسم بأنها حتماً أكثر دقة وتكلفة من الحاسب الآلي.

وتشمل التكلفة أيضاً فرض رسوم على المعلومات التي تخرج من المراكز ووجود نظام التعريفة في الحصول على المعلومات وربما لا يوجد مثل هذا النظام فهذا أمر تفرضه السياسة المرسومة للمعلومات.

● ● **القاعدة الثالثة**، تتعلق بملكية المعلومات وهل هي حكومية بحتة أم أنها تتبع قطاع الشركات والمؤسسات الأهلية، أم أنها مشتركة بين القطاعين حسب النوعية، ومدى هذه الملكية أي أن توضح النقاط التي يستطيع من خلالها مالك المعلومات التصرف فيما يملكه ولمن يخرجه. ويدخل في هذا فكرة حقوق الطبع لأولئك الذين ينشرون المعرفة وما المعلومات إلا أسلوب حديث في تنظيم ونشر المعرفة والتعريف بها والاستفادة منها في حدود تحفظ الأحقية وتبين الملكية. وقد تعمَّد بعض الدول إلى الاستئثار بملكية المعلومات خاصة منها الاستراتيجية فلا تنسبها لأشخاص بأعينهم وإن كانوا هم الذين أسهموا فيها إلا أنهم يدخلون تحت مسميات فرق العمل التي لا ينتظر منها أن تملك المعلومات التي تقوم على إنتاجها وذلك نابع من مسألة أن الأشخاص ربما غاب عنهم ما يمكن أن يحدثه تسرب مثل هذه المعلومات من إخلال في أمن البلاد وسرية ما يراد من ورائه السرية.

● ● **والقاعدة الرابعة**، ذات علاقة بالثالثة فهي تتعلق برسم الأساليب التي تحفظ المعلومات بشكل يمنع تسربها للغير فالسرية مطلوبة قطعاً في نطاق خاص من نطاق المعلومات، وقد رسمت الدول القيود التي تحول دون حصول الغير على نوعيات معينة من المعلومات ـ لا شك أن ثقافتنا تقوم على نشر المعرفة الصالحة والاستنارة بها، ولذلك وجد أسلوب الدعوة في الإسلام فأصبح هذا الأسلوب مطلوباً من كل فرد حسب ما توصل إليه من معرفة، ولذلك فالتحفظ على هذه النوعية من المعلومات ربما أصبح تصرفاً غير منطقي يعاتب عليه المرء وربما عوقب

عليه، إذ إن الدين ينهي العالمين عن أن يكتموا علمهم، ولكن يحدث في مواقف محددة أن يكون التحفظ على المعلومات أمراً ملزماً يحمل نفس الثقل الإلزامي الذي يدعو إلى نشر المعرفة.

وهذه القاعدة تواجه من التحديات التكنولوجية ما يجعلها تكاد تكون صعبة التنفيذ، إذ إن أي تحريك موجه للأجهزة يمكن من خلالها الاطلاع على المعلومات المتحفظ عليها وفي مجتمع صناعي استعمل التكنولوجيا في حفظ المعلومات تظهر بين الفينة والأخرى الأخبار التي تفيد أن شاباً يافعاً استطاع الوصول إلى معلومات في نظام معين فيحاكم الشاب وتكون حجته أن حب الاستطلاع دعاه لذلك ولم يكن يعلم مدى السرية المناطة بهذه المعلومات. وتولي مراكز المعلومات الاستراتيجية هذه القضية اهتماماً جاداً وتجري حولها الدراسات المطولة وتنفذ المشروعات الكبرى في سبيل الوصول إلى طريق تصد هذه القرصنة على المعلومات وتقف دون أن يحقق قراصنة المعلومات مآربهم، وقد دعا هذا إلى اتباع أساليب أمنية وأصبحت هذه الفكرة اليوم من القضايا التي لا بد من البت السريع فيها ومحاولة التوصل إلى حل جذري فيها فإن تسرب نوعية معينة من معلومات الدولة ربما يخل بأمنها.

● ● **أما القاعدة الخامسة** والأخيرة فهي ما يتعلق بالخصوصية، أي يستأثر البعض بعلم أمور معينة لها مساس مباشر بمرفق هام من مرافق الدولة، ويكون هذا البعض مؤتمناً عليها، إذ لا يتوقع منه أن يخرجها في غير مواضعها. وربما لا يكون لهذه المعلومات مساس مباشر، ولكن هذا البعض أراد أن تكون هذه المعلومات وقفاً عليه لا يخرجها إلا بأساليب لا تتيح معرفة مصادرها ومحاولة الوصول إليها فيصبح هؤلاء مرجعاً في هذه النوعية، وكثيراً ما تلاحظ طبخة لذيذة تتذوقها فتجد أنك تريد أن تحصل على مقاديرها لتعملها بنفسك أو توعز لربة البيت أن تعملها، ولكن

يحدث أن يمتنع صاحب هذه «الطبخة» من تزويدك بالمقادير فيستأثر بعلمها وتبقى وقفاً عليه. مثل هذا الإجراء ينطبق على المعلومات الأكثر عمقاً، وتحترم الدول إرادة هذه النوعية، ولكنها تعمل على التأكد من تطبيق سياستها للمعلومات على هؤلاء وهم بدورهم عادة ما يكونون على استعداد تام للتمشي مع السياسة ما دامت هذه السياسة قد راعت الخصوصية، ولعل براءات الاختراع أحد الأساليب التي تحمي هذه الناحية.

والنتيجة هنا هي أن المعلومات تخطو خطوات حثيثة حتى أصبحت ذات تأثير مباشر وفعال في أمن الدولة وسياستها الداخلية والخارجية، وأصبح لزاماً على الدول إنشاء هيئات عليا تكون مهمتها الاضطلاع بمثل هذه الأمور وسن القوانين ورسم السياسات التي تحدد موقف الدول من هذا التبعثر في المعلومات بحيث تضع له المقاييس والموزين التي تكفل النوعية التي تتناسب والبيئة وتطلعات البلاد. وإذا كان مثل هذا الإجراء إقليمياً فليس أنسب من أن تسند هذه المهمة إلى دول الخليج مجتمعة عن طريق مجلس التعاون لدول الخليج العربية، خاصة أن نواة مثل هذه الهيئة موجودة في الأمانة العامة للمجلس وتتمثل في مركز المعلومات في الأمانة، والله اسأله التوفيق والسداد.

الجزيرة ـ الجمعة ١٧ محرم ١٤٠٥ هـ ـ العدد ٤٣٩٧

المعلومات في خدمة المجتمع

لا يزال علم المعلومات في رحلة البحث عن هوية فالتعريفات لا تكاد تتوقف حول مفهوم المعلومات، والسر في هذا ـ علم ما يبدو ـ هو عدم انتظام العلم في منظومة نظرية تحدد أطره واتجاهاته. ويرجع هذا إلى أنه قد انتزع نفسه من علم المكتبات انتزاعاً يمكن أن ينظر إليه على أنه مبكّر نوعاً بحيث استبق الأحداث فساح في جولة يحاول فيها أن يجد له مستقراً ينطلق منه انطلاقة علمية مؤطرة.

هذا إذا كنا ننظر إلى علم المعلومات على أنه انتزع نفسه من علم المكتبات فنعبر هنا حينئذ عن وجهة نظر علماء المكتبات في هوية المعلومات، لكن المعلومات كانت قد طرقت من قِبَل مجموعة من العلماء في العلوم الطبيعية والعلماء في العلوم الاجتماعية والعلماء في العلوم «الإنسانية» وكل فئة أتخمت العلم بمجموعة من المصطلحات والمفهومات المستعارة من مجالات شتى ومنبثقة عن خلفيات متباينة، وربما متضاربة في بعض الأحيان، وأدى هذا إلى مزيد من جهود العاملين «الفعليين» في مجال المعلومات في ملاحقة هذه المفهومات والمصطلحات فكان هناك خلط واضطراب مرده «تعقد طبيعة القضية وغموض بعض ظواهرها وتشابك علاقات البعض الآخر».

ووقفت المجتمعات «النامية» من المعلومات موقفين مختلفين تماماً، فالأول كان الموقف الياباني الذي وقف موقف التلميذ المتعلم الذي صمم على اللحاق بالركب فاستفاد في فترة ثم انطلق.

وأما الموقف الثاني فهو موقف مجمل المجتمعات «النامية» التي وقفت موقف المستهلك، ونظرت إلى المعلومات كما تنظر إلى أي سلعة مستوردة من مجتمع يملك مقومات الإنتاج، ويتصور أنه يملك مقومات «تكييف» هذا الإنتاج حسب البيئات المستهلكة.

وخدمات المعلومات ليست ظاهرة حديثة وإنما الحديث فيها هو الاصطلاح فقط، فمنذ أن خلق اللّه آدم على الأرض زوده بمعلومات تعينه على السير فيها وفق ما رسمه اللّه له عليها فكانت هناك «تعليمات» طُلب منه ـ ومن ذريته من بعده ـ التقيد بها من حيث الفعل وعدم الفعل فكان الفعل مؤدياً إلى نتائج إيجابية إذا كان داخلاً تحت إطار «عدم الفعل» فتحددت العلاقة بين الإنسان وما حوله، ويحكم هذه العلاقة مجموعة من المعلومات، استقاها من مصادر مختلفة.

ومن هنا برز تأثير المعلومات على المجتمعات قديماً وحاضراً ومستقبلاً. وقصداً إلى تفريع حاجة المجتمعات إلى المعلومات يحسن أن ينظر إلى واقع المعلومات اليوم وتوقع المعلومات غداً. وهذا يتحدد من خلال النظر فيما يطلق عليه اليوم «مشكلة المعلومات» وعناصرها. والمشكلة هي ـ عند التبسيط ـ عدم قدرة الباحث أو الدارس أو المتابع على ملاحقة الإنتاج الفكري في المجال الذي يهتم به ناهيك عن المجالات الأخرى. وهذا ناتج عن عدة عوامل أهمها:

ـ تضخم الإنتاج الفكري.

ـ تعدد منابع الإنتاج الفكري.

ـ تعدد أشكال الإنتاج الفكري.

ـ تعدد لغات الإنتاج الفكري.

ـ تعقد الارتباطات الموضوعية.

ـ تعقد احتياجات المستفيدين وحاجتهم إلى السرعة.

المعلومات والمجتمع:

ومن خلال النظر في هذه العوامل تكون الانطلاقة إلى الجوانب الحيوية التي يبرز فيها تأثير المعلومات على المجتمع. ورغبة في التفريع في هذه الحاجة التي يتضح من خلالها أثر المعلوماتية على المجتمع يمكن أن توزع حاجات المجتمع أو الاحتياجات التالية:

أولاً ـ المجتمع بحاجة إلى المعلومات في سبيل تحديد علاقته التعبدية مع خالقه، ومن منطلقنا سنجد كمًّا هائلاً من المعلومات التي تحدد هذه العلاقة، إذ إنها علاقة غير مقصورة على «العلاقة المباشرة» بين العبد وربه، ولكنها أيضاً تشمل العلاقة «غير المباشرة» كذلك، والمعلومات في العلاقة المباشرة تعين على التعرف على العبادات، أما المعلومات في العلاقة غير المباشرة فتعين على التعرف على المعاملات. وكلا الجانبين علاقة وكلاهما عبادة.

وإذا عُلم أن العبادات «توقيفية» عُلم بالضرورة أن الإنسان بحاجة إلى معلومات دقيقة في مجال العبادات بحيث لا يترك مجالاً لـ «الاجتهاد» فيما يتعلق بعلاقته مع ربه وما يتعلق بعلاقته مع الإنسان والحيوان والكون فالعلم مطلوب. والقرآن الكريم نصَّ على تفضيل العالمين على غير العالمين وأنهم لا يستوون. ولا تتضح العلاقة هذه/ أو العلاقات إن لم تكن قد توافرت لها سلفاً كمية من المعلومات التي تعين على سلامة العلاقات ونظافتها من أي خلل يعيق سير العلاقة فيقف في طريق استقامتها، وإن كان الانحراف قد لا ينتج أحياناً عن نقص في المعلومات أو نوعيتها، وهذا جانب عقدي له أهله ومحللوه.

ثانياً ـ المجتمع بحاجة إلى المعلومات في سبيل التربية والتعليم. فالتعلم اليوم يخضع لمعايير نتجت عن مجموعة من النظريات باتت تفرق بين التعلُّم والتعليم على اعتبار أن التعلُّم يصدق عليه الذاتية أما التعليم فمكتسب من الآخرين «المعلمين» وبات من الضروري إيجاد فرق بين التربية والتعليم والتعرف على مهمات المؤسسات التعليمية في المراحل الأولى (الابتدائية والمتوسطة والثانوية) ثم المراحل العليا (الجامعية، والماجستير والدكتوراه، وما يدخل في مسمى الدراسات العليا من دبلومات ونحوها) وأضحى لكل مرحلة فلسفتها تجاه التربية/ التعليم. وظهرت الدراسات التي تفضل أن تهتم المؤسسات التعليمية بالتعليم دون التربية، بينما الدراسات الأخرى تقرن بين التربية والتعليم على أنهما من متطلبات المؤسسات دون النظر إلى مستواها، وهكذا يدور الجدل حوله المفهومين وما إذا كانا مترادفين أو لكل دلالته ومتطلباته ومجالاته.

ولا ينظر نظرة جديدة صادقة إلى المجتمعات التي لا تواكب هذه النظرات في هذه المفهومات المتجددة بسبب من الاطلاع المستمر على المعلومات التربوية التعليمية التي تنشأ عن الدراسة أو الخبرة أو التجربة أو عنها جميعاً. وما هذا الكم الهائل من المعلومات في مجال التربية والتعليم إلا نتيجة للإصرار المستمر على تطوير هذا المجال رغبة في الوصول إلى نتائج أفضل في تهيئة الأجيال لخدمة المجتمع.

ولا مجال هنا لمناقشة هذا الإصرار المستمر على التطوير ومدى انبعاثه من البيئات التي تناسبه ويناسبها أو استيراده سلعة استهلاكية يتصور أنها قابلة للاستخدام. والقصد هنا إبراز أثر المعلومات التربوية في سد حاجة المجتمع إلى التربية والتعليم بغض النظر عن الأشكال التي تتم بها عملية التربية والتعليم.. وللحديث بقية.

المعلومات.. وصنع القرار

في وقفة سابقة تطرقت لحاجة المجتمع إلى المعلومات في مجالي العبادة والتعليم وفي هذه الوقفة يتواصل الحديث عن الحاجة إلى المعلومات في مجالات الترفيه واتخاذ القرار فالمجتمع بحاجة إلى المعلومات في سبيل الترفيه.. ولا يتبادر إلى الذهن عند إطلاق هذه الكلمة «الترفيه» مدن الترفيه التي غالباً ما تكون مخصصة للأطفال، مع أن هذه المدن الآن أصبحت في تصميمها وتحديثها وصيانتها تقوم أساساً على المعلومات، وإنما يقصد بالترفيه ما يعمد إليه المرء في قضاء وقت يستله من وقته المحكوم فيه بأعمال ومسؤوليات وإنجاز يخضع لتقويم، فترى الفرد في الأوقات الحرة يعمد إلى الترفيه إما بالقراءة أو الاستماع والمشاهدة أو التلقي.. وهذا الوقت الحر قد يكون أثناء اليوم العملي «الرسمي» أو أثناء عطلة نهاية الأسبوع أو خلال إجازة متعارف عليها في المجتمعات، فتزداد فرص الترفيه هنا فتجد البعض يعمد إلى زيارة المتاحف أو المعالم في المدن أو البلاد الأخرى. وهو هنا يكون رصيداً من المعلومات حول موضوعات المتاحف أو المعالم الأخرى، بل إن البعض يعمد إلى التعرف على هذه المعالم بالقراءة عنها قبل زيارتها لتتأكد لديه المعلومات.

علمية الترفيه:

هذا من جهة المستفيد من الترفيه، أما من جهة من يقوم على وسائل الترفيه فنجد أنها طرق تقوم على المعلومات سواء كانت الوسيلة أثرية تاريخية أو حديثة معاصرة أو مستقبلية متوقعة، والمتاحف والعروض تشكل اليوم مرفقاً غير سهل للترفيه، وكلما تعمقت في إعطاء الزائر «المستفيد» من المعلومات زادت قيمتها العلمية والترفيهية وكان الإقبال عليها أكثر من غيرها من المرافق الترفيهية التي تفتقد إلى الثروة المعلوماتية.

وهناك جوانب ترفيهية ـ داخلة في هذا المفهوم ـ لا تعتمد المعلومات في تقديمها وهي جوانب محدودة الإقبال تتلقى بين الفينة والأخرى التجريح والتقليل من شأنها والدعوة إلى الابتعاد عنها ليس على مستوى البالغين فحسب، بل على مستوى الناشئة والأطفال، ولذا نجد التوجه نحو إدخال هذه الجوانب في نطاق «العلمية» عندما تصدر حولها التحليلات التي تحاول وضع تنظير لها وإخضاعها للمقياس والمعيار. ويتضح هذا اليوم في الألعاب الرياضية ـ وهي مجال من مجالات الترفيه ـ فقد تطورت من مجرد وسيلة سريعة للترفيه إلى ما يشبه العلم الذي رسمت له نظرياته وأطره. فأنشئت المؤسسات العلمية الرياضية من معاهد وكليات وأصبحت تطلق عليها مصطلحات علمية ذات دلالة ومعنى مثل التربية البدنية وإن لم تكن في مؤسسات مستقلة أدخلت في المؤسسات التعليمية العامة وأصبحت من متطلبات المنهج التي لا يتخرج التلميذ أو الطالب منه إلا وقد اجتاز عدداً من الساعات في هذه المواد.

وليس القصد هنا التقليل من شأن هذا الجانب من جوانب الترفيه، ولكن إثبات تحول هذه الجوانب إلى الاعتماد الكبير على المعلومات قبل القيام بهذه الأنشطة وبعد القيام بها.

المعلومات والمشكلات:

والمجتمع بحاجة إلى المعلومات في سبيل حل المشكلات أو مواجهتها والمجتمع المتقدم اليوم يدفع ضريبة غير يسيرة نتيجة لإصراره على هذا التقدم وتتمثل الضريبة هذه في زيادة المشكلات وتعقدها وتفرعها بشكل عنقودي بحيث تكون لها ارتباطات نفسية واجتماعية محلية وإقليمية ودولية، ولذا ظهرت المؤسسات النفسية والاجتماعية التي تحاول النظر في المشكلات فتعمد إلى علاجها إن كانت قد وقعت أو الوقاية منها إذا تبين من الدراسة أنها محتملة الوقوع. . فالدراسات النفسية والمؤسسات النفسية تزداد يوماً بعد يوم في المجتمعات التي طرقت أبواب الرقي، وجمعيات خدمة المجتمع ومؤسساتها انتشرت في هذه المجتمعات، وأصبحت لهذه المجالات أقسامها العلمية بل ومؤسساتها العلمية المستقلة التي تصب جل اهتمامها على دراسة المجتمع والتعرف على المشكلات التي يواجهها سواء كانت هذه المشكلات على المستوى الفردي أو على مستوى الأسرة أو على مستوى الحي أو المدينة أو البلاد أو الإقليم، فتقوم هذه المؤسسات بتشخيص المشكلات واقتراح الحلول والتوصيات.

وظهرت نتيجة لتفاقم المشكلات في المجتمعات مؤسسات خاصة برعاية المتضررين من هذه المشكلات من الأحداث الصغار كالدور الإصلاحية للمنحرفين ودور الرعاية الاجتماعية للأيتام ودور أخرى للمعوقين جسدياً أو فكرياً ودور التأهيل الشامل لذوي الإعاقة الجسدية والفكرية معاً.

دور الرعاية:

وجميع هذه المؤسسات تعتمد المعلومات أساساً في أداء وظائفها،

ولا تعتمد الاجتهادات الذاتية الفردية الناتجة عن فراغ علمي لدى المجتهد، ولذا ظهر في هذه المؤسسات المؤهلون علمياً وذهنياً وذوو الخبرة والتجربة في التعامل مع أفراد المؤسسات المستفيدين منها واكتسبوا الخبرة والتجربة من خلال التأهيل العلمي الذي غالباً ما يكون نظرياً ثم من خلال الممارسة العملية التي تعتبر مصدراً من مصادر المعلومات في هذا المجال، فاستطاعوا التصرف مع الحالات المشابهة لما اكتنزوه من معلومات نتيجة الخبرة والتجربة.

وواكبت المجتمعات التقنية الحديثة في هذه المؤسسات وتردد كثيراً الموقف المتحفظ من التقنية عموماً إذا أخذت شكل وإدارة المفتاح أو مجرد تشغيل الآلة وإدارة المفتاح وظهرت الدعوة إلى «التقنية المناسبة» التي تتناسب مع المجتمع والبيئة المادية من تضاريس ومناخ وطقس والبيئة الاجتماعية من حيث الخلفية والقيم والمبادىء والتقاليد وحدت هذه الدعوة إلى التقنية المناسبة من حدوث مشكلات في المجتمع نتيجة لاستخدام التقنية المجهزة في بيئات مختلفة لا تلبث أن تصطدم مع البيئة الجديدة عليها فيتعطل استخدامها وتنتفي جدواها وتصبح مشكلة أكثر من كونها حلاً.

المعلومات.. والقرار:

ويتبع حاجة المجتمع إلى المعلومات في سبيل حل المشكلات الحاجة إلى المعلومات أيضاً في اتخاذ القرارات تجاه هذه المشكلات، فحياة الفرد الخاصة والعامة سلسلة متصلة من القرارات وأي قرار لا بد أن يمر بالمراحل التالية:

١ ـ إدراك المشكلة أو التحقق منها.

٢ ـ تحديد أبعاد المشكلة.

٣ ـ تحديد المعلومات المناسبة وتجميع هذه المعلومات.

٤ ـ التعرف على البدائل المتاحة للتعامل مع المشكلة.

٥ ـ تقويم البدائل أو الحلول.

٦ ـ اختيار أفضل البدائل أو الحلول.

٧ ـ تنفيذ القرار.

٨ ـ مراجعة النتائج أو الأداء المترتب على تنفيذ القرار.

وكل مرحلة من مراحل اتخاذ القرار تحتاج إلى معلومات تختلف عن المرحلة التي تليها أو التي سبقتها، كما تختلف سبل تلبية هذه الحاجة ولا تقف المعلومات هنا عند مهمة المساعدة في اتخاذ القرار، بل هي قبل ذلك تسهم في الحد من اللبس أو الغموض الذي يكتنف المشكلة.

وللحديث صلة

الجزيرة الأحد ١٨ شوال ١٤١٠ هـ ـ

٢٣ مايو ١٩٩٠ م ـ العدد ٦٤٣٦

المعلومات. البحث.. والتنمية

في وقفتين سابقتين في هذا المقام تحدثت عن تأثير المعلومات على المجتمع من حيث علاقته بربه ثم بالناس، ومن حيث التعليم والتعلم، ومن حيث الترفيه، ومن حيث اتخاذ القرار.

وفي هذه الوقفة الأخيرة حديث عن تأثير المعلومات على المجتمع من حيث إنجاز البحوث، ومن حيث تحقيق خطط التنمية. وفيها حديث عن العقبات والمعوقات التي تعترض تأثير المعلومات التأثير الفعال على المجتمع خاصة فيما يسمى بالمناطق النامية.

ولا بد من التأكيد هنا على شمولية النظرة في هذه الوقفات.. ولا تعني بالضرورة أنها قابلة للتطبيق على «جميع» ما يسمى بالدول النامية، وذلكم للفروق البينة في مدى التنمية بين هذه الدول التي أدخلت تحت مسمى «النامية».

المعلومات.. والبحوث:

فالمجتمع بحاجة إلى المعلومات في سبيل إنجاز البحوث العلمية.. وكلما تقدمنا في تفريعات حاجة المجتمع إلى المعلومات اتضحت الحاجة أكثر من ذي قبل. وهناك شبه واضح بين إجراء البحوث

واتخاذ القرار، فكلا الأمرين معني بالإجابة على سؤال معين أو الإسهام في حل مشكلة بعينها. . إلا أن الباحث العلمي في حاجة إلى المعلومات، فهو يعتمد على المناهج المعتمدة في مجال تخصصه في سبيل إنتاجه للمعلومات، وهو أيضًا يستفيد من المعلومات من ناحية أنه يتجنب تكرار الجهود السابقة، ومن ناحية تخطيطه للبحث الذي يزمع إعداده وتحليله للنتائج ومقارنتها وتفسيرها.

ويمر أي بحث ـ بغض النظر عن مجالات التخصص ـ بالمراحل التالية التي سطرها «حشمت قاسم» في «خدمات المعلومات. . مقوماتها وأشكالها»:

١ ـ تحديد الأبعاد الموضوعية والجغرافية والزمنية والنوعية للمشكل «حدود المشكلة».

٢ ـ صياغة الفروض العلمية.

٣ ـ تحديد موقع البحث على خريطة الاهتمامات الموضوعية في المجال.

٤ ـ ربط البحث بالبحوث الأخرى الجارية في المجال.

٥ ـ تحديد الأسلوب المناسب لتجميع البيانات.

٦ ـ تحديد وتصميم الأداة المناسبة لجمع البيانات، ويدخل في هذا تصميم أو تعديل التجهيزات المخبرية.

٧ ـ تحديد الأساليب المناسبة لتحليل البيانات.

٨ ـ تحليل البيانات وتفسير النتائج.

٩ ـ المقارنة، وربط النتائج المستخلصة بنتائج البحوث المناظرة في المجال للخروج بنتائج عامة Generalization وأبرز المسائل أو المشكلات التي يوصى بمتابعتها في بحوث لاحقة.

وكل مرحلة من مراحل البحث بحاجة إلى معلومات، والمتوقع أن

تؤدي نتيجة جهود الباحثين إلى تقديم معلومات جديدة في مجالات تخصصهم، كما سيتضح من شكل دورة إنتاج وتنظيم المعلومات.

المعلومات... والتنمية:

والمجتمع بحاجة إلى المعلومات في سبيل التنمية. ولا يتردد المرء عندما يقول إن المعلومات ثروة وطنية لها تأثيرها المباشر على التنمية من حيث قدرتها على توجيه استغلال الموارد الزراعية والمعدنية ومصادر الطاقة، كما أن المعلومات هي نفسها تعد أحد الموارد البشرية وتعين على الإفادة من طاقات البشر في تحقيق رفاهية المجتمع.

والمعلومات المطلوبة للتنمية من حيث تخصصاتها الموضوعية على نوعين:

١ ـ **معلومات عامة**: وهي التي تخص عدداً من الموضوعات، ولا تتناول جانباً واحداً منها بالعمق التخصصي المطلوب.

٢ ـ **معلومات متخصصة**: وهي التي تتناول موضوعاً محدداً بالعمق والتوسع المطلوبين كالمعلومات الزراعية، والمعلومات الصحية، والمعلومات الهندسية، والمعلومات الصناعية، والمعلومات التاريخية.. إلخ.

والمعلومات المطلوبة للتنمية من حيث استخدامها في الحياة المعاصر على أربعة أنواع:

١ ـ **معلومات إنجازية**.. وهي التي تمثل الحقائق والمفهومات التي تساعد المخططين في اتخاذ القرارات المناسبة، والباحثين والمستفيدين في إنجاز أعمالهم ومشروعاتهم المناطة بهم إنجازاً مصحوباً بالدقة والكفاءة.

٢ ـ **معلومات تعليمية**.. وهي التي تتمثل بالبيانات والمفهومات التي

يحصل عليها الطلبة والمتدربون في الجامعات والمدارس والمؤسسات التعليمية المختلفة.

٣ ـ **معلومات إنمائية**. . وهي التي تتمثل بالمفهومات التي يحصل عليها الفرد في سبيل تطوير وتنمية قدراته وقابلياته وتوسيع مداركه الوظيفية، والمهنية الفردية كحضور المؤتمرات أو اللقاءات العلمية أو الاشتراك في أنشطة مهنية أو علمية أو تدريبية أو تطويرية.

٤ ـ **معلومات إنتاجية**. . وتتعلق هذه باستثمار الموارد الطبيعية والبشرية والإمكانات المتاحة للأفراد والمؤسسات، وتساعد في تحسين وسائل وأساليب الإنتاج والتسويق والاستهلاك لما هو منتج.

ولا بد من التأكيد ـ كما سبق ذكره ـ على المناسبة في المعلومات الاجتماعية والاقتصادية للجوانب الاجتماعية والحضارية والاقتصادية للمجتمع الذي يطبق أسلوباً من أساليب التنمية سواء كانت على شكل خطط سنوية قريبة المدى «الخطة الخمسية» أو بعيدة المدى «الخطط العشرينية ونحوها»، وعليه فلا بد من تحديد المعلومات اللازمة للتنمية على أساس وظيفي، أي على أساس علاقتها بعملية التنمية.

وتوافر المعلومات المناسبة لأغراض التنمية الاجتماعية والاقتصادية يمكن أن يؤدي إلى تحقيق مكاسب وطنية منها:

١ ـ تنمية قدرة المجتمع على الإفادة من المعلومات المتاحة.

٢ ـ تنسيق وترشيد جهود المجتمع في البحث والتطوير على ضوء ما هو متاح من معلومات.

٣ ـ ضمان قاعدة معرفية عريضة لحل المشكلات.

٤ ـ الارتفاع بمستوى كفاءة وفعالية الأنشطة الفنية في قطاعات الإنتاج والخدمات.

٥ ـ ضمان مقومات القرارات السليمة في جميع القطاعات وعلى مختلف

مستويات المسؤولية.

٦ ـ ضمان القابلية لمرافق التنمية على المجتمع الذي طبقت عليه.

٧ ـ ارتفاع احتمالية الاستمرار في تنفيذ بنود خطط التنمية.

٨ ـ ضمان السير التنموي السلس بحيث تتحقق منجزات التنمية كما رسم لها.

عقبات ومعوقات:

وتعاني المجتمعات النامية من عقبات ومعوقات تقف حجر عثرة في سبيل تأمين المعلومات ومن هذه العقبات على سبيل الإجمال:

أ ـ عدم توافر معلومات كافية.

ب ـ عدم توافر معلومات مناسبة.

ج ـ عدم انتظام تدفق المعلومات.

د ـ العجز في الطاقة البشرية المؤهلة.

هـ ـ الافتقار إلى التنظيم.

و ـ عدم اعتماد المخططين على المعلومات.

ز ـ عدم وجود تصور واضح لنظام المعلومات في المؤسسات.

ح ـ عدم توافر سياسات وطنية للمعلومات.

ط ـ معوقات اجتماعية.

ي ـ معوقات اقتصادية.

ك ـ معوقات ثقافية.

ل ـ معوقات لغوية.

م ـ معوقات بيئية (طبيعية).

ن ـ تأخر وصول المعلومات المناسبة للأشخاص المناسبين.

س ـ معوقات تقنية ذات علاقة بالاتصال.

وبسبب من هذه العقبات نجد أن تأثير المعلوماتية على «بعض» المجتمعات النامية غير واضح، بل بسبب من هذه العقبات والمعوقات أمام الاستخدام المناسب للمعلومات نجد أن التخلف لا يزال يضرب أطنابه على «كثير» من المجتمعات النامية.

الجزيرة ـ ٢٥ شوال ١٤١٠ هـ ـ

٢٠ مايو ١٩٠ م ـ العدد ٦٤٤٣

قاعدة المعلومات الوطنية.. والتنسيق..!

عندما تحدث رئيس التحرير الأستاذ محمد بن ناصر بن عباس عن مكتبة الملك فهد في عدد الجزيرة (٤٧٦٩) الصادر في ٥/ ٢/ ١٤٠٦ هـ من حيث كونها ركيزة علمية متكاملة، أشار إلى أن تصوره لأهداف هذه المكتبة يشمل حصر الرسائل العليا للدارسين والباحثين السعوديين سواء كانت هذه الرسائل ممنوحة وصادرة من جامعات سعودية أو جامعات عربية، أو جامعات أجنبية «والرسائل الجامعية التي جاءت بلغات أجنبية يمكن أن تترجم إلى اللغة العربية عن طريق مركز للترجمة فعال» يستطيع تغطية رسائل هؤلاء الدارسين بالمملكة ثم التوسع في ترجمة «رسائل انتقائية لأبناء دول الخليج العربية».

ولعلي هنا ومن وحي هذه الفكرة التي يقدمها رئيس التحرير أتوسع فيها وأنظر إلى حصر شامل لكل ما كتب عن المملكة العربية السعودية ومحاولة الحصول عليه ضمن مجموعات المكتبة الوطنية «مكتب الملك فهد». وهذا لا يقتصر على إسهامات السعوديين فقط بل يتعداه إلى كل ما من شأنه أن يتحدث عن هذه البلاد، من قبل غير السعوديين كذلك وبلغات متفرقة. وليس في مشروع مثل هذا ما يوحي بالسهولة، فقد جربت جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية أن تجمع ما كتب عن

الملك عبد العزيز ـ رحمه الله ـ لتصدر في كتاب ببليوجرافي بمناسبة انعقاد المؤتمر العالمي لتاريخ الملك عبد العزيز الذي عقد في الرياض في الأشهر الأولى من هذا العام ١٤٠٦ هـ. ورغم أن الجامعة قد «جنّدت» مجموعة غير قليلة من أبنائها الذين جابوا البلاد العربية والأوروبية بحثاً عن كل ما يتعلق بهذا الموضوع، إلا أن هناك شعوراً بأن هذه القادمة لا تزال تحتاج إلى إضافات. ولعل سبب عدم إتمامها محدودية الوقت الذي عملت فيه. وهذا لن يكون محدداً لما يمكن جمعه لمكتبة الملك فهد، حيث إنها ستسعى إلى جمع هذه الإسهامات أولاً بأول، وستعطي نفسها نفساً طويلاً في طريق استكمال هذه الدراسات التي لا يتوقع لها أن تُستكمل لأن الحديث عن المملكة العربية السعودية يكاد لا يتوقف، ولكن بمرور الزمن ستجد المكتبة نفسها قد غطت ما كتب سلفاً واقتصرت مجهوداتها على كل ما يستجد. وستجد المكتبة نفسها في الوقت ذاته قد «غُصت» بالمجموعات الهائلة التي ستحتاج أو ستدفع إلى انتهاج أسلوب آلي في رصدها سأتحدث عنه بعد سطور.

هذا من جانب، ومن جانب آخر يتوقع من مكتبة الملك فهد أن تقوم بحصر ما ألفه سعوديون. وهذا الجانب يختلف عما قبله، لأن ذلك يتعلق بما كتب عن البلاد، وهذا يتعلق بما كتبه أهل البلاد أنفسهم وليس بالضرورة عن المملكة العربية السعودية. وهو جانب على حال من الصعوبة بحيث يمكن أن يقال إنه مما يقرب من المستحيل تحقيقه. فالجانب الأول يمكن الحصول على مواده عن طريق رؤوس الموضوعات التي يمكن الوصول إليها بكل سهولة وفي كل مكتبة متقدمة، فلا يتعدى الأمر الكشف عن مادة «المملكة العربية السعودية» في فهرس الموضوعات ليجد الباحث كل ما يتعلق بهذه البلاد قد رصد وسهل الحصول على المادة ذاتها أو الحصول على صورة منها. أما عند البحث عن إسهامات

علمية كتبها سعوديون فليس هناك مؤشر علمي يدعو إلى سرعة الوصول إلى هذا الجانب ويعين عليها. والذي يمكن ضمانه هنا هو ما يستجد من أعمال حيث يفرض أسلوب الإيداع بالمكتبة الوطنية معرفة هذه المكتبة ما ينشر في البلاد فقط، مع أن هذا الأسلوب لا يزال قاصراً في تغطية هذا الجانب إذا لاحظنا أن هناك أعمالاً لسعوديين تنشر خارج البلاد وتعطي أرقاماً إيداعية في المكتبات الوطنية التي ظهرت هذه الأعمال فيها. وتبقى أساليب أدبية أخرى متنوعة يمكن من خلالها جمع مادة قوية مما كتبه أهل هذه البلاد، إلا أن هذا الجانب سيظل بحاجة إلى تدعيم دائم من قبل «لجنة» من أعضاء المكتبة أو «أصدقائها» يزودونها بعناوين صدرت لباحثين وكتّاب سعوديين كلما حصلوا عليها.

ولن تمضي مدة طويلة حتى تجد المكتبة نفسها قد «غُصت» كذلك بإسهامات هذا الجانب، وعندها تبدأ المكتبة تفاخر بهذه المجموعات بقية مكتبات العالم.

والحق أن السعي وراء الحصول على إسهامات هذين الجانبين ليس دافعه معنوياً فقط خالياً من جوانب عملية، بل إن هذا الأسلوب سوف يتيح للباحثين عن المملكة العربية السعودية سرعة الإطلاع على ما كتب في هذا الموضوع أو موضوعات فرعية أخرى داخل هذا الموضوع، كما أن فيه إشارة علمية واضحة لإسهامات أهل هذا البلد في جوانب متفرقة من فروع المعرفة توحي بمدى مواكبتهم للمسيرة العلمية العالمية، وتعطي صورة واضحة للحركة الفكرية والعلمية والثقافية التي تعيشها البلاد من خلال مؤشرات علمية واضحة الكم والنوع.

وفي سبيل السعي وراء شمول هذين الجانبين أود أن أؤكد هنا أن الأمر لا يقتصر على ما ظهر من إسهامات على شكل «كتاب» محدد العنوان والمؤلف والناشر ومكان النشر وسنته وموضوع الكتاب، بل يتعداه

ليشمل ما ظهر في المجلات والدوريات العلمية على شكل مقالات لا يسهل الحصول عليها إن لم تتوفر في المكتبة الأوعية الببليوجرافية التي تعين على سرعة الحصول عليها. ويكاد يكون لكل فرع من فروع المعرفة اليوم أوعية ببليوجرافية ثانوية ترصد ما ينشر في هذا الفرع وتعمد بعضها إلى استخلاصه وتصنيفه وفهرسته مما يسهل على المكتبة الحصول على هذه المستخلصات ووضعها في النظام الآلي، ومن ثم الحصول على المادة ذاتها دون الحكم المسبق بصلاحية المادة أو عدم صلاحيتها لأن هذا الجانب سيترك للباحثين والدارسين ليحكموا عليه، ولكن هذا لا يتنافى في أي حال مع أسلوب «التوجيه الثقافي» الذي ترسمه المكتبة مما يتفق مع الأهداف والمنطلقات العليا لهذه البلاد، وهذا جانب معلوم بالضرورة، بل وتمليه الموضوعية التي تسعى إلى تحقيقها معظم المؤسسات العلمية في بلاد العالم كلها.

والحصول على مستخلصات جاهزة سيغني جهاز التكشيف والاستخلاص في المكتبة الذي أشار إليه رئيس التحرير عن تكرار مثل هذا العمل فتقتصر وظيفته على استخلاص وتكشيف ما لم يسبق له من أعمال علمية.

وأشكال علمية أخرى نصطلح عليها بأنها «أوعية للمعلومات» لتجد المكتبة أنها تفتح لها أبوابها من أشرطة ممغنطة وشرائط مصغرة وأفلام وأشرطة تسجيل كلها تتحدث عن المملكة العربية السعودية فتحصر وتخضع لأساليب التكشيف والاستخلاص والفهرسة والتصنيف بحيث تغني عن ترجمتها إلى شكل مكتوب. فإنجازات البلاد بفضل من الله كثيرة مستمرة، وقد يصعب تسجيلها في الكتب والدوريات، ويكتفى باقتناء المواد التي تتحدث عنها. ولأقرب هذا التصور يمكن أن آخذ آخر ما أنجزته هذه البلاد في نهاية شهر شعبان عندما احتفل بافتتاح المقر

الجديد لكلية الملك عبد العزيز الحربية، ولا شك أن هذه المناسبة قد سجلت على أشرطة «الفيديو» فتحصل المكتبة على نسخة أو نسخ من هذا الشريط وتحتفظ به بين مجموعاتها وتخضعه لإجراءاتها الببليوجرافية، وممكن الرجوع قبل هذه المناسبة إلى المناسبات التي سبقتها كلها وحصرها والاستعانة بمكتبة التلفزيون السعودي والإذاعة السعودية في الحصول على مثل هذه الأوعية. بل ربما استعانت المكتبة الوطنية بمكتبات محطات تلفزيونية وإذاعية أخرى تشمل مواد عن المملكة لم تحصل عليها مكتبتا الإذاعة والتلفزيون هنا.

قاعدة المعلومات:

وهكذا نجد أن مهمة واحدة فقط من مهمات المكتبة الوطنية تفرعت بنا إلى درجة أني آثرت عدم التوسع في هذا الجانب لئلا يصل حديثي هذا إلى طرق أبواب المثالية التي نسعى إلى عدم طرق أبوابها في مقابل وقوفنا مع الواقع والسعي فيه. إلا أن هذا الجانب الذي تحدثت عنه هنا يمكن أن يطلق عليه «قاعدة المعلومات الوطنية»، ولا يفهم من هذا الإطلاق مجرد وجود معلومات إرشادية أدخلت في الحاسب الآلي تدل على هذه الإسهامات، ولكن قاعدة المعلومات الوطنية هذه تشمل المواد العلمية ذاتها التي تجمعها المكتبة.

وأحب أن أسجل هنا أن إدارة الخدمات الفنية والمعلومات بالمركز الوطني للعلوم والتكنولوجيا قد خطت خطوات إيجابية وفعالة في هذا الطريق بهرت الكثيرين ممن اطلعوا على قاعدة المعلومات الوطنية التي أنشأتها هذه الإدارة وزودتها بالإسهامات العلمية عن المملكة العربية السعودية. والذين يكتبون ويبحثون ويدرّسون ويعملون في مجال المكتبات يدعون دائماً إلى وجود دعامة قوية أطلقوا عليها «التنسيق» بين المكتبات. ومن هذا المنطلق لا بد من التأكيد الجازم هنا على الاستفادة

الفعالة من قاعدة المعلومات الوطنية القائمة الآن. وتترجم هذه الاستفادة بما يتناسب وأساليب التنسيق، فليس من الحكمة ـ هنا ـ تكرار العمل القيم الذي تقوم به هذه الإدارة منذ زمن، بل إنه من «الواجب» أن يحصل اتصال مستمر بين المكتبة الوطنية وإدارة الخدمات الفنية والمعلومات بحيث يكتفى بنهاية طرفية في المكتبة الوطنية تصل إلى قاعدة المعلومات الوطنية بالمركز، ولا تقتصر النهاية الطرفية على مجرد الاستقبال، بل إن جهاز جمع المواد العلمية الوطنية يمكن أن يكون مغذياً لهذه القاعدة بعد الاتفاق على أساليب التغذية والمعايير التقنية والفنية لها. وأرجو ألا يعتقد أن هذا مجرد اشتراك بهذه القاعدة، بل إنه مساهمة أكثر منه اشتراك. وللإدارة بالمركز قصب السبق في هذا ولها خبرتها فيه وقد ذللت كثيراً من العقبات التي تقف في طريق تحقيق مثل هذه القاعدة، فيستفاد منها في إقامة قاعدة معلومات وطنية من حيث الجوانب التقنية ويستمر أسلوب التغذية وإدخال المعلومات، ولكن بدلاً من أن يقتصر على الإدارة بالمركز يشمل جهاز قاعدة المعلومات الوطنية بمكتبة الملك فهد الوطنية.

وهناك قواعد معلومات أخرى أنشأتها مراكز معلومات متخصصة هي أيضاً تدخل ضمن المؤسسات العلمية التي تنسق معها المكتبة وتستفيد من تجاربها وسبقها العلمي والزمني والتقني، بحيث تأتي المكتبة الوطنية في النهاية لتصبح نقطة لقاء وتجميع لكل الجهود التي تبذل في سبيل إيجاد قاعدة معلومات وطنية شاملة لكل أصناف المعرفة وفروعها التي كان ولا يزال لهذه البلاد نصيب وافر منها. وهذا الأسلوب يتطلب أنظمة معلومات قادرة على استقبال المعلومات مع أنظمة أخرى قائمة وقادرة على التداخل معها بحيث تأخذ منها وتعطيها، وهذا مجال ليس من الحكمة التوسع فيه هنا، لأنه قد يدخل في الحديث عن الآلية «الميكنة أو المكننة» التي يتوقع لمكتبة الملك فهد الوطنية أن تنهجها.

ولعلي بعد هذا أثني على كلام الأستاذ محمد بن ناصر بن عباس رئيس التحرير في أن هذه لا تعدو أن تكون تصورات علمية «لمكتبة الملك فهد» من وجهة نظر شخصية، مع اعتباري لكل المجهودات المشكورة التي بذلت من قبل اللجنة الكريمة المشكلة لهذا الغرض، وإن لم أطلع على فحوى الخطوط العريضة لافتراضات التنفيذ «ولكنها الدوافع المخلصة لبلورة مفاهيم هذه المكتبة. . .» وكان الله في عون الجميع.

عـربسـات

ينطلق اليوم الجمعة الثامن عشر من جمادى الأولى الثامن من فبراير القمر الصناعي العربي المدعو «عربسات». وكان هذا القمر الصناعي نواة لفكرة بدأت في اجتماع للمهتمين بالاتصالات البرقية والبريدية والهاتفية قبل ثمان سنوات، حينما التقى مسؤولو الاتصالات العربية في القاهرة عام ١٣٩٦/١٩٧٦ م تحت رعاية جامعة الدول العربية واتفقوا على إنشاء «المؤسسة العربية للاتصالات الفضائية»، ومنذ ذلك الحين وهذه المؤسسة تعمل جاهدة وبصمت على رفع الرأس العربي علمياً وتقنياً من خلال إنجاز عمل علمي تقني مشترك يساهم فيه الفكر العربي مبدئياً ثم بعد ذلك يديره إدارة تامة دون اللجوء إلى الخبرة أو الاستشارة الأجنبية.

وعربسات، أو القمر الصناعي العربي، ينظر إليه من جوانب متعددة بعضها الجوانب المادية التي تتمثل في النتائج الملموسة لهذا القمر حين إطلاقه، وبعضها الجوانب المعنوية التي تتمثل في كون هذا الإنجاز العلمي خطوة إيجابية نحو الوحدة العربية العملية القائمة على الاشتراك العربي في المساهمة في بناء مثل هذا المشروع دون التركيز على إعطاء ثقل كبير للجوانب العاطفية في سبيل الوصول إلى هذا الهدف. والذي يبدو أن الأمة العربية اليوم بحاجة إلى مثل هذا الأسلوب في جمع الشمل

العربي للوقوف سوياً أمام التحديات التي تواجه هذه الأمة وتسعى إلى إبراز جوانب سلبية تعوق الوصول إلى الهدف.

وعربسات، أو القمر الصناعي العربي، من جانب آخر وسيلة فعالة ومتطورة للمساهمة في تذليل العقبات. أما التقدم العلمي العربي فأمر قد طرق من قبل وبتوسع ورصدت له الأسباب التي يأتي منها ضعف الاتصال بين العالم العربي وعلماء الأرض الآخرين ممن يشاركونه التخصص والميول العلمية. ضعف الاتصال هذا ناتج عن فقدان مقوماته ومنها أسلوب الاتصال السريع مثل البريد الالكتروني والمؤتمرات العلمية المعقودة عن بعد والتي بدأت تنفذ عالمياً بحيث يمكن للعالم في الرياض أن يشترك في مؤتمر يعقد في الرباط ويشترك فيه عالم آخر في الخرطوم وثالث في بغداد مشاركة تامة قائمة على المناقشة والسؤال والإجابة وإلقاء المحاضرات والاشتراك في الندوات العلمية المقامة بعيداً عن موطن العالم، وذلك دون أن يكلف العالم نفسه عناء السفر وتعطيل أعماله وارتباطاته المحلية التي يقوم البعض منها على إلقاء المحاضرات المنهجية في جامعة أو كلية. وفي هذا الإنجاز العلمي الكبير القائم على الاستعانة بالأقمار الصناعية تسهيل للتقدم العلمي في شتى المجالات. ويكفي أن نعلم أن عالماً في الطب والجراحة يمكن أن يجري عملية طارئة معقدة من خلال توجيهاته لزملائه وهو أمام الشاشة في موطنه، وزملاؤه يتلقون منه التوجيهات وهم في موطن آخر. ويمكن أن تقيس على هذا ما شئت من الجوانب التي سيساهم القمر الصناعي في تذليل عقبات إنجازها وتنفيذها.

هذا وإن كان الهدف الأول من القمر الصناعي العربي هو تسهيل وسائل الاتصال الهاتفي بالدرجة الأولى حيث سيتيح ثمانية آلاف (٨٠٠٠) قناة هاتفية، إلا أن له أهدافاً أخرى قد تنبني على هذا الهدف الأول، يأتي منها إمكانية استخدام البريد الألكتروني القائم على إرسال الرسالة عن

طريق الحاسب الآلي لتصل إلى جهتها في الوقت ذاته، وفي هذا تيسير كبير في وقت يلجأ فيه الكثيرون من مستخدمي هذه الوسيلة إلى البحث عن السرعة في استقبال المعلومات والبت فيها، ويدخل في هذه الفكرة سرعة الحصول على المعلومات عن طريق التصوير عن بعد، الذي قد يصل إلى تصوير المجلات من الكتب والمخطوطات التي تصور فعلياً هناك وتستلم هنا في الوقت نفسه دون اللجوء إلى إرسالها بريدياً والانتظار أياماً معدودات. وهذه الوسائل متوافرة اليوم في الأسواق العالمية، لكنها تحتاج إلى المنجزات الأساسية التي تسهل مسألة تنفيذها والقمر الصناعي العربي منجز أساسي كبير سيحقق ذلك إن شاء الله..

* * والقمر الصناعي العربي سيساهم كذلك في توفير سبع قنوات تلفزيونية إقليمية ومحلية وقناة تلفزيونية إقليمية ومحلية وقناة تلفزيونية جماعية ويتوقع أن تستغل هذه القنوات التلفزيونية في نقل مواد وبرامج مشتركة يغلب عليه الجانب العلمي والروحي كذلك، إذ إن هذه القنوات ستبث المناسبات المشتركة بين الدول العربية من لقاءات سياسية واقتصادية وعلمية كما أن القمر الصناعي العربي سيساهم في بث الشعائر الدينية من صلاة وحج وعيد مباشرة دون الاستعانة بمراكز اتصالات أجنبية. وعلى كل حال فالقنوات التلفزيونية هذه ستكون مدار حديث ونقاش أرجو أن يتمخض عنه الخروج بفكرة الاستغلال الفعال لهذه القنوات، لأنه من الممكن تكنولوجيا أن تستغل في أي وسيلة أريد لها، لكن التوجيه والإصرار على جانب الاحتياجات ربما كانا ديدن النوعية التي يتوقع أن تكون مدار الاهتمام المشترك.

والقناة الجماعية لها مدلولات كبيرة، إذ إنه يتوقع منها أن تبرز الجوانب الإيجابية الفعالة في الثقافة العربية في وقت يتطلع فيه أهل هذه المنطقة إلى تأكيد انتمائهم القائم على خلفية واحدة. ولعلها تساهم في

تبادل وجهات النظر والآراء والمناقشات حول القضايا التي تهم الأمة العربية وذلك من خلال البرامج والندوات التي تركز على هذه القضايا فتجدها تناقش في المغرب العربي ويشاهدها مواطنو المشرق العربي، وتسجل في بلاد الرافدين ليتابعها مشاهدوها في مقديشو والمحمدية في المغرب.

وفي هذه القناة الجماعية كذلك توطيد للانتماء إلى الخلفية المشتركة عندما تهتم بما أنتجته هذه المنطقة بكاملها من المنجزات العلمية والثقافية لا في الزمن الماضي فحسب، بل وفي الوقت الحاضر ومتوقعات المستقبل. والآمال المعقودة على هذه القناة الجماعية كبيرة وكثيرة ومساهمتها في البناء التنموي للمنطقة العربية واردة ومطلوبة..

* * وفي القمر الصناعي العربي دلالة على تفوق العقل العربي في أرضه في وقت كثر فيه الحديث عن تفوق هذا العقل خارج حدوده نظراً للإمكانات المادية والمعنوية التي يلقاها هذا العقل العربي عندما يمتطي صهوة علومه ويغادر البلاد تاركاً وراءه أمة هي في أمسِّ الحاجة إليه وإلى إبداعه وتوجيهه واختراعه بتطويره. وقد كتب الكثير عن هذه الظاهرة ووصلت إلى أن صدرت حولها الكتب التي عالجتها موضوعياً ودرستها دراسة علمية. ويكاد يملها الكثيرون لكثرة ما يكتب عنها، ومع هذا فهي ظاهرة تحتاج إلى الوقوف عندها، ولعل في القمر الصناعي العربي الذي ينطلق في الفضاء الواسع هذا اليوم المبارك إن شاء الله، لعل فيه تأكيداً على وعي أمة ورغبتها الصادقة العملية في القضاء على هذه الظاهرة من الوجهة العلمية الموضوعية القائمة على فكرة سبق الأعمال والمنجزات للأقوال والمناقشات.

* * والقمر الصناعي العربي ينظر إليه من لدن الكثيرين على أنه بارقة الأمل في التميُّز العربي الذي كان عليه المواطن العربي في زمن ليس

بالقصير، ثم خبا هذا التميز نتيجة لعوامل كثيرة كان رأسها رفض هذا العربي الإصرار على هذا التميز من خلال تمسكه بخلفيته الربانية، فما كان منه إلا أن وصل إلى مستوى دعا الكثيرين إلى إعادة ترتيب الأوراق في الصف العربي عموماً والنظر من جديد إلى الوراء سعياً وراء الخطو إلى المستقبل. وما أجمل أن يتعانق الماضي والمستقبل لينيرا لنا الحاضر من خلال الإنجاز العلمي الحي القائم على الأمر الواقع.

* * وهذا القمر الصناعي العربي كان وليد مؤتمر علمي قبل ثماني سنين من الزمان، وفي هذه الانطلاقة العربية اليوم دلالة واضحة على تأثير المؤتمرات العلمية والتقنية التي كثيراً ما تتمخض عنها فكرة من أحد المشاركين فتصل إلى مشارك آخر يجد في نفسه القدرة على تنفيذها وتبنيها بعد المساهمة في تطويرها وتعديلها لملائمتها للبيئة التي تنفذ فيها. إذ إن أصحاب الفكر ليسوا فيها. إذ إن أصحاب الفكر ليسوا دائماً على مقدرة تامة لتنفيذ أفكارهم العلمية، بل إن الفكرة العلمية الضخمة مثل فكرة القمر الصناعي العربي ليست في مقدور شخص واحد أو مؤسسة واحدة بل ربما كانت صعبة التنفيذ من قبل دولة بأكملها إذا فقد عنصر القبول لهذه الفكرة من قبل الدول الأخرى التي تغطيها هذه الفكرة، خاصة أن فكرة إطلاق القمر الصناعي قد لاقت مصاعب كثيرة ذللت «بعد ذلك بفضل من الله ثم بفضل تعاون المسؤولين في الدول العربية لإنجاح المشروع» كما ذكر ذلك مدير عام المؤسسة العربية للاتصالات الفضائية الدكتور علي المشاط..

ونحن وإن كنا لا نتحدث عن المؤتمرات العلمية هنا إلا أن الحديث عن الإنجاز العلمي التقني مثل هذا الإنجاز الذي نحن بصدده لا بد أن يمر بمراحل ولادته التي بدأت في مؤتمر القاهرة. والمؤتمرات العلمية عموماً مشهود لها بتأثيرها العلمي الفعال على شتى التخصصات

العلمية والتقنية، بل وفي الموضوعات والعلوم الأخرى التي تتعلق بالاجتماعيات والعلوم الإنسانية، فتبادل وجهات النظر المباشرة عن طريق حضور هذه المؤتمرات والاشتراك في الندوات له تأثير كبير على صقل الفكرة والنظر إليها من أكثر من زاوية، وهذا أمر لا يتحقق عن طريق الاكتفاء فقط بقراءة الإنتاج الفكري عن طريق الكتاب أو المقالة في الدورية. وحين أدرك كثير من العلماء تأثير اللقاءات العلمية آثروا أن يخصصوها للاتصالات غير الرسمية وهي التي تقوم على الاتصال الشخصي، وذلك حينما ترى عالمين التقيا في زاوية من صالة في فندق وقد انهمكا في مناقشة قضية من القضايا العلمية المهمة فيشترك ثالث معهما ويدعون رابعاً وينتهون بالخروج بمشروع، وربما اكتشاف، بل وربما تطورت رقعة هذا النقاش لتصل إلى الخروج باختراع علمي يخدم البشرية. وهذا من تأثير التأكيد على فعالية المؤتمرات العلمية ودورها في التقدم العلمي العام..

* * والقمر الصناعي العربي عندما يطلق اليوم سيحلق في الفضاء الواسع ليستقر في المكان الذي أعد له في الفضاء، وهذا الفضاء مليء اليوم بالأقمار الصناعية «الضائعة» إذ إنا قد سمعنا أكثر من مرة ـ رغم التكتم ـ عن ضياع قمر صناعي أرسل لأغراض عسكرية أو أغراض أخرى ذات علاقة بالحصول على معلومات من قبل بلاد أخرى مناوئة، أو تختلف في وجهتها عن البلد التي أرسلت هذا القمر «الضائع في الفضاء»، ومع أنا لا نرجو ذلك لقمرنا الصناعي العربي، لكن الاحتمالات واردة مهما اتخذت الاحتياطات المعتادة، ومع هذا فلم تغفل المؤسسة العربية للاتصالات الفضائية هذا الجانب، بل إنها قد اتخذت الاحتياطات المناسبة لمثل هذه الحادثة لو حلت بالقمر الصناعي العربي، وعلى لسان الدكتور فيصل زيدان فإن هناك ثلاثة «أقمار» صناعية عربية أولها الذي

ينطلق اليوم، وآخر يطلق بعد أربعة أشهر من إطلاق قمر اليوم، والثالث سيطلق في حالة فشل أي من القمرين، وجاء ذلك ضماناً لعدم الانتظار لتصنيع قمر آخر بديل فيما لو «فشلت عملية إطلاق أحد القمرين لا قدَّر اللّه» أو فيما لو ضاع أحد القمرين أو ارتطم بجسم غريب مما يحفل به الفضاء من مخلفات الأقمار الصناعية المعطلة. والطريف في هذا أن الفضاء الخارجي بجاذبيته الخفيفة ربما «تضايق» من كثرة الأجسام الغريبة فيه، بحيث يسلط بعضها على بعض، فيحصل خلل في عالم الاتصال، ولعل هذه الناحية تتدارك قبل فوات الأوان وهي جد خطيرة، حتى إن بعضهم لمح إلى أن الإنسان لم يكتف بتلويث البيئة المحيطة به، فخرج عنها وبدأ بتلويث الفضاء الخارجي، وهذه الناحية تحتاج إلى توقف مصحوب بالدقة والتفصيل العلمي لهذه الظاهرة، فحمى اللّه قمرنا الصناعي العربي من أن يتعرض لجسم غريب «يقوم بالاستيطان في مكانه الذي أعد له»!

الجزيرة ـ الجمعة ١٨ جمادى الأولى ١٤٠٥ هـ ـ

الموافق ٨ فبراير ١٩٨٥ م ـ العدد ٤٥١٦

الرسائل العلمية..
مصادر معلومات محدودة..

منذ أن بدأت البعثات السعودية قبل الحرب العالمية الثانية وإلى مصر في البداية والفكر ينتج من العلم الشيء الكثير الذي لا يزال محجوزاً في مكتبات الأقسام والمكتبات الجامعية في الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وفرنسا والنمسا وألمانيا وإيطاليا وغيرها بالإضافة إلى البلاد العربية وخاصة مصر ولبنان.

ويتمثل الإنتاج الفكري في مجموعة من الرسائل العلمية التي كان يتوجب على كل طالب دراسات عليا ـ في العموم ـ أن يقدم واحدة منها أو اثنتين في سبيل حصوله الدرجة المبتغاة للماجستير أو الدكتوراه أو كليهما. ومن حسن الحظ أن المكاتب التعليمية السعودية تطلب من المبتعثين المتخرجين تزويدها بنسخ من الرسائل العلمية فتحفظ نسخًا منها في مكتبة الملحقية وترسل نسخاً منها لوزارة التعليم العالي لتحفظ في مكتبة الوزارة.

ولا أريد أن أناقش محتويات هذه الرسالة فهناك «حديث» حول محتويات بعض الرسائل العلمية المعمولة «المنجزة» في بعض التخصصات حتى قيل إن بعضاً من محتويات بعض الرسائل لا تساوي الورق الذي طبعت عليه. ويتضح من هذا الذاتية في الحكم، إذ إن من

أراد إصدار مثل هذا الحكم لم يقرأ عينة من هذه الرسائل، بل يجوز أن لغته لا تعينه على القراءة التي توصله إلى إصدار الحكم. ولولا أن مثل هذا القول قد قيل لما تعرضت له هنا.

ومسؤولية وزارة التعليم العالي ممثلة بالمكتبة والملحقيات الثقافية هي إبراز هذا المجهود العلمي أكثر، قصداً للإفادة منه في الأوساط العلمية السعودية والعربية والإسلامية. ويتحقق هذا أولاً بالإعلان عن هذه الكنوز وإخطار الآخرين بوجودها من خلال توزيع فهارس الرسائل المصنفة حسب العنوان والمؤلف والموضوع، فتصدر نشرة دورية فيها إحصائية بما وصل للوزارة أو لإحدى الملحقيات الثقافية من رسائل علمية. وتوزع هذه النشرة على الجامعات والمؤسسات العلمية الأخرى والمكتبات المحلية والإقليمية وغيرها من المكتبات المتوقع منها الإفادة من هذه الجهود.

وخطوة أخرى تتمثل في تصوير هذه الرسائل بالأشكال المصغرة وتوزيعها على الجامعات والمؤسسات العلمية الأخرى حسب التخصصات «الموضوعات» ثم تلبية الرغبات الفردية التي تطلب رسالة بعينها فتصور للفرد على الورق منقولة من الأشكال المصغرة وهكذا.

وهنا وقفة احتياط لا بد من ذكرها، إذ قد يبرز من يقول إن إتاحة هذه الرسائل وبهذه الصورة مدعاة إلى أن «يستل» منها البعض شيئاً من الوريقات قد تصل إلى فصلٍ كامل إن لم تشمل الرسالة كلها، فتقدم على أنها رسالة جديدة ومجهود مبتكر. ولا بد هنا من التأكيد على مسألة أمن المعلومات هنا والتركيز على أن من تصرف مثل هذا التصرف تطبق عليه عقوبات حقوق الطبع ويصدر بشأنه القرار المناسب. وانتشار الرسائل بهذه الصورة مدعاة إلى اكتشاف مثل هذه الأعمال وبصورة سريعة تكفل بقدر مرض سلامة الرسائل من «الاستلال».

أما الذين لا يستطيعون الإفادة من هذه الرسائل بسبب من صعوبة اللغة فيمكن التغلب على هذه الصعوبة من خلال الترجمة. والترجمة أمل يتردد كثيراً وله عقباته، وليس من العملية بمكان أن تتم ترجمة الرسائل العلمية الموجودة في مكتبة الوزارة أو مكتبات الملحقيات الثقافية. ولكنها فكرة لا بد من طرقها ويترك للآخرين فرصة التعامل معها، إما على مستوى ترجمة رسالة بعينها تكون مطلوبة من أكثر من شخص لا يستطيعون التعامل معها بلغتها، أو بترجمة منتقاة.

جهود الملحقية الثقافية بأمريكا..

والملحقية الثقافية بأمريكا بدأت تهتم برسائل المبتعثين من خلال تجميعها أولاً بمكتبة الملحقية ثم تصنيفها حسب التخصصات «الموضوعات» ثم نقلها من الورق إلى الأشكال المصغرة «الميكروفيش» ثم إرسال نسخ منها إلى الجامعات والمؤسسات التعليمية والعلمية في المملكة العربية السعودية. وقد وصل عدد الرسائل التي نقلت على الميكروفيش حوالى ألفين وخمسمائة وعشر رسائل (٢٥١٠) استنسخ منها حوالى ثلاثين نسخة ووزعت في المملكة العربية السعودية هذا بالإضافة إلى الطلبات الخاصة.

وتشير إحصائية مركز المعلومات بالملحقية الثقافية إلى أن أربعمائة وثلاثة عشر طالباً (٤١٣) قد أفادوا من الرسائل حيث أرسلت لهم ألف وثلاثمائة وخمسون رسالة (١٣٥٠) وذلك في الفترة من ١٤٠٨/٦/١ إلى ١٤٠٩/٩/٣٠ هـ وتصور هذه الرسائل على الورق وترسل إلى المبتعثين الطالبين لها مجاناً.

وقامت الملحقية الثقافية بتصنيف هذه الرسالة حسب الموضوع والعنوان والمؤلف وأرسلت نسخاً من هذا المصنف إلى نوادي الطلبة

السعوديين في أمريكا وكندا، وذلك ليتعرف الطلبة على ما يريدون فيقومون بطلبها مباشرة من قبل مركز المعلومات بالملحقية.

وتصل للملحقية الثقافية بأمريكا طلبات خاصة من قبل بعض الهيئات الحكومية والخاصة تطلب نسخة من الرسائل العلمية مما يوحي بالإقبال على مثل هذا المصدر من المعلومات.

وتعمد الملحقية إلى تجميع الرسائل كل ستة أشهر ثم تنقلها إلى الميكروفيش فتضيف رصيداً طيباً من الإنتاج الفكري إلى مكتبتها وإلى المكتبات الأخرى. وهذا كله جهد جدير بالتقدير والتشجيع والتنويه.

وإن من وسائل التقدير والتشجيع والتنويه أن تبرز الجامعات مثل هذا المجهود العلمي وتعلن عنه وترصد وسائل الإفادة منه وتحصر المستفيدين منه أيضاً وتشعر المجتمع العلمي السعودي والعربي بوجود هذه الجهود وإتاحتها لمن أراد الإفادة منها إفادة علمية صادقة بعيدة بعداً قوياً عن مفهوم «الاستلال» الذي تحدثت عنه آنفاً.

كما أن الملحقيات الثقافية الأخرى عليها مسؤولية إبراز ما لديها من جهود المبتعثين العلمية كما أن على مكتبة وزارة التعليم العالمي أيضاً مسؤولية التنسيق مع مكتبات الملحقيات الثقافية في سبيل إخراج هذه الكنوز العلمية التي يبدو أن كثيراً منها لم ير النور بعد. والقليل القليل الذي تحول إلى كتاب أو إلى مجموعة من المقالات العلمية في الدوريات المتخصصة. والنادر منها ذلكم الذي نقله أصحابه إلى اللغة العربية فأفاد منه الآخرون.

ولا بد من التأكيد هنا على قيمة الرسائل العلمية التي قام بها طلبة دارسون في الجامعات السعودية، فهي لا تقل أهمية بأية حال عن تلكم الرسائل المنجزة في بلاد البعثة، إن لم تفقها في علميتها بسبب التركيز على الرسائل في تحقيق متطلبات الحصول على درجات الماجستير

والدكتوراه. ولعل هذه الرسائل تنال حظاً من الإبراز كما نالته رسائل المبتعثين في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا. إذ إن هذه الرسائل محفوظة في مكتبات الجامعات أو الكليات أو الأقسام، ولا يزال هناك تحفظ على إعارتها أو الخروج بها من المكتبة أو القسم ويكتفى من الإفادة منها بالاطلاع عليها داخلياً تحرزاً من الاستلال ليس إلا.

وإذا كانت هناك جهود أخرى منصبة على إخراج الرسائل العلمية فلم تصل إلى علم كاتب هذه السطور. والأهم من هذا أن تكون هناك جهود قائمة أو تقوم إن لم تكن قد قامت بعد، وكان اللّه في عون الجميع.

الجزيرة

الاقتباس العربي!!

تقرأ كتاباً ثقافياً أو فكرياً ـ وأحياناً ـ علمياً فتجد هذا الكتاب يستمد مادته العلمية من مجموعة من المراجع التي طرقت الموضوع الذي يتحدث عنه الكتاب. . وتجد الكاتب «يقتبس» من هذه المراجع ويحيلك عليها لمزيد من المعلومات، وإن كنت إذا رجعت إلى بعض منها لم تجد معلومات أضفى من المعلومات الواردة في الكتاب المحيل. . وهذا شيء يؤيد فكرة الأمانة العلمية التي تنفي اتهام الكاتب بالسرقة الأدبية التي تطالعنا بها الصحف والمجلات بين الفينة والفينة. وكلما كثرت الاقتباسات اكتسب الكتاب علمية لأنه يدخل في مصاف المعلومات الموثقة. وهذا جانب مرغوب فيه على جميع مستويات التأليف الفكري.

الملحوظ أن الكتب العربية بشكل عام تحيلك إلى مرجع غير مكتمل المعلومات فتكتفي الإحالة بذكر المؤلف وعنوان الكتاب وربما تلطف الكاتب وذكر رقم الصفحة أو الصفحات التي اقتبس منها مادته العلمية. والكتب اليوم تتعدد طباعتها ويتعدد ناشروها وتختلف أحجامها من إعادة طبعة أو طبعة مزيدة ومنقحة. ولذا يصعب عليك وأنت القارىء تطلب التوسع في جزئية ـ التوصل إلى المعلومة التي أحالك الكاتب إليها لأنك لا تعلم بقية المعلومات عن الكتاب الذي أُحِلت إليه. فلا تعلم مثلاً

مدينة النشر وهي المدينة الرئيسية التي يعمل بها الناشر ويجعلها مركزاً أولاً لمؤسسة النشر / أو دار النشر، ولا تعلم اسم الناشر ولا تعلم سنة النشر وأحياناً لا تعلم أيضاً رقم الطبعة التي أحالك إليها الكاتب، أهي الأولى أم الثانية أم العاشرة.. إلخ.

وإذا سجل الكاتب «قائمة» المراجع اكتفى بسرد اسم المؤلف واسم الكتاب بطريقة «بدائية» كان البعض يصنف بها مكتبته الخاصة، أو بالأحرى يرصد بها عناوين مكتبته الخاصة دون كبير عناء في مجالات الفهرسة والتصنيف، وهذا في نظري يُعدُ عيباً من عيوب الكتاب العربي تراه شائعاً في المكتبة العربية حتى أنك لو أردت أخذ عينة من مكتبة كبيرة ـ عامة أو مركزية ـ وجدت هذه العينة تتبع هذا الأسلوب القاصر في الحالات، وإن كان البعض من القراء تهمه المادة العلمية الموثقة بغض النظر عن مزيد من التفصيلات التي يتشبث بها أصحاب المهنة ويجعلونها مجالاً يتندرون فيه على الكتاب العربي..

والحق أن صناعة الكتاب عالمياً قد تخطت هذا الرصد الببليوغرافي للكتاب، إلى إعطاء الكتاب ـ أي كتاب ـ رقماً يميزه عن الكتب الأخرى مهما كان مكان صدورها أو تاريخ صدورها أو اللغة التي صدر بها ويسمون هذا بالترقيم الدولي للكتاب واختصاراً يسميه المهتمون بصناعة الكتاب «تدوب» وتخصص أرقام لكل بلد بحيث لا يشترك معها فيه بلد آخر. وإذا أردت الحصول على كتاب ما، فما عليك إلا التأكيد على رقمه الدولي للتعرف على بقية المعلومات عنه.. هذا مع استخدام الحاسب في رصد هذا الإنتاج الفكري الضخم، وهذا عدا عن رقم الإيداع الذي يسجل فيه الكتاب في المكتبة الوطنية للبلد الذي صدر فيها الكتاب. وهذا عدا عن رقم التصنيف الذي تستدل به على الكتاب إن كنت تبحث عنه في مكتبة ما، وهذا عدا عن رقم التسجيل للكتاب الذي يسجل تحته عندما

يصل إلى المكتبة وهكذا تجد على الكتاب مجموعة من الأرقام وكل رقم له دلالة محلية أو وطنية أو دولية..

ولم يطلب المهتمون بصناعة الكتاب والمتابعون للاقتباس من المؤلفين الذين يرجعون إلى كتب أخرى أن يرصدوا مع قائمة المراجع رقماً واحداً من هذه الأرقام ولا يتوقع منهم أن يطلبوا هذا.. وفي هذا الوقت يكفي أن يرصد المؤلف المعلومات الأساس حول الكتاب فقط.

وما الفائدة؟ تبرز الفائدة عندما يأتي الباحث إلى قائمة ببليوغرافية في موضوع من الموضوعات فلا يجد فيها المعلومات الكافية فيضطر إلى «التخبط» العلمي باحثاً عن الكتاب نفسه ليكمل منه المعلومات وقد لا يجده. وعندها لا يكون للقائمة معنى فتفقد جدواها. والقوائم الببليوغرافية ـ التي يفتقدها الكتاب العربي ـ مهمة جداً في سرعة الوصول إلى الكتب التي تحوي معلومات حول موضوع بعينه.

والباحثون عموماً يعانون من هذا القصور ولذا تجدهم يرصدون المعلومات الببليوغرافية متكاملة ـ في الغالب، ولكنها قد لا تكون مرتبة، الترتيب الذي تنصح به الهيئات العلمية المهتمة بصناعة الكتاب فربما وجدت عنوان الكتاب قبل ذكر المؤلف والناشر قبل مدينة النشر والطبعة قد لا تذكر وسنة الطبع ربما أغفلت وهكذا إلى أن تبحث عن الصفحات فلا تجدها، هذا في الأبحاث العلمية «المحكمة» والخاضعة للمناقشة في معلوماتها وفي ترتيبها وفي منهج البحث الذي اتبعته فما بالك بالمؤلفات «المستقلة التي قد تواجه منها ما يقول لك في النص ذكر المؤلف فلان كذا، فتبحث عن المؤلف والكتاب فلا تجد هامشاً أو إشارة في النص تعينك على الوصول قصداً إلى المتابعة أو التزود. وهذه مشكلة تهم المفكرين وأهل الثقافة وتحتاج إلى مزيد من التأكيد عليها بطريقة أو بأخرى بحيث تكتمل المعلومات في الكتاب ومن ثم تقوى الأمانة العلمية المطلوبة حقاً في مجال التأليف والاقتباس.

طبعة مزيدة ومنقحة:

ومما يعانية الكتاب العربي الخلط بين إعادة الطباعة والطبعة الجديدة، فعندما يخرج كتاب ويكون عليه من الجمهور إقبال فتنفذ النسخة المعروضة فيعمد المؤلف أو الناشر إلى تزويد السوق بمزيد من النسخ، فإن هذا يسمى إعادة طبع، وليس طبعة جديدة. والطبعة الجديدة هي التي يكون فيها تصرف في المعلومات بحيث تختلف عن الطبعة التي سبقتها من حيث كثافة المعلومات وترتيبها وعدد الصفحات، وما إلى ذلك مما يتعلق بمظهر الكتاب وجوهره، عدا عن هذا لا يسمى طبعة جديدة، ولو تكررت إعادة الطبعة إلى عشرات المرات ما دامت المادة العلمية لم تمس بأية طريقة من طرق المراجعة. ولا يعتبر تغير الناشر للكتاب طبعة جديدة وإنما يستدل على مواطن المعلومات من خلال معرفة الناشر، وهذا مما يؤكد الحاجة إلى المعلومات الببليوغرافية الكاملة في حالة الاقتباس، ولعل هذا ما يبرر لجوء المؤلفين العرب إلى إضافة عبارات مثل «مزيدة ومنقحة وفيها إضافات جديدة» ونحوها من العبارات التي يؤكدون فيها على أن هذه النسخة ليست إعادة طبع، وإنما هي حقاً طبعة جديدة، وفي الطبعة الجديدة جهد من المؤلف راعى فيه بعض الملاحظات في الطبعة السابقة، وليس له أي جهد في إعادة الطبع وليس مجالاً يعطى فيه المؤلف قيمة علمية أكثر من القيمة العلمية التي ظهر بها الكتاب في صورته الأولى عدا عن تسابق الجمهور إلى الحصول على نسخ من الكتاب مما يوحي بأن القيمة العلمية في الكتاب عالية الشأن عند ظهوره في الأسواق للمرة الأولى.

مشكلات أخرى..

وصناعة الكتاب في البلاد العربية عموماً تعاني من مشكلات أخرى

غير هاتين «البسيطتين» تتعلق هذه المشكلات بإخراج الكتاب وإنتاج الكتاب وتوزيع الكتاب وعدم القدرة على الوصول إليه وصولاً سريعاً عن طريق نظام موحد يكفل التوزيع السريع بين هيئات التوزيع والمكتبات التجارية، فعندما لا تجد الكتاب في مكتبة ما فعليك بالبحث عنه في مكتبة أخرى، وليس هناك مجال للتعرف على أماكن وجوده من هذه المكتبة التي وقفت عليها، ناهيك عن إمكانية الحصول عليه عن طريق المكتبة نفسها. وهذه الحال ليست مقصورة على المكتبات التجارية، بل إن المكتبات «غير التجارية» عامة أو جامعية أو وطنية لا تزال غير قادرة على توفير الكتاب الذي لا تجده مرفقاً فيها. وهذه خدمة سهلة لا تحتاج إلى أكثر من الاتفاق حولها ووضع نظام يحكمها بين المكتبات بأنواعها، بحيث تستطيع عن طريق الهاتف أن تتصل بمكتبة الحي وتستفسر عن كتاب فتخبر بوجوده أو يطلب لك من مكتبة أخرى فتهاتف من قبل مكتبتك (في حيِّك) عند وصول الكتاب الذي طلبته عن طريقها.

ومشكلات أخرى يعاني منها الكتاب ربما كانت مجالاً للحديث في وقفة أخرى. وكان الله في عون الجميع.

الجزيرة الأحد ١٦ ربيع الأول ١٤١٠ هـ

ـ ١٥ اكتوبر ١٩٨٩ م ـ العدد ٦٢٢٦